



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
KUWAIT FUND FOR ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT

مسييرة الصندوق في أربعة عقود

www.kuwait-fund.org



صاحب السمو
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله -
أمير دولة الكويت آنذاك

يعلن تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية ليكون أول مؤسسة انمائية في العالم العربي
أثناء تولية منصب وزير المالية 31 ديسمبر 1961



الستينات.. النشأة والتأسيس

أسس الصندوق الكويتي في عام 1961 بعد أقل من عام على نيل الكويت استقلالها الكامل بهدف مساعدة الدول العربية - وجميع الدول النامية فيما بعد - على تنمية اقتصادياتها، ولم تكن هذه الرغبة في مساعدة الآخرين وليدة الظروف أو تفجر الثروة، فالكويت كانت دائماً مiale الى تقديم المساعدات للآخرين حتى قبل الاستقلال، فعلى الرغم من أن الكويت والمواطنين الكويتيين كانوا يعتمدون على صيد اللؤلؤ والأسماك الا أن جزءاً من ثروتهم ذهب في شكل مساعدات الى أقرب الجيران ولم يكن هذا غريباً عليهم خاصة أنهم شعب يعمل في البحر، واحتك على مدى قرون مع شعوب وثقافات مختلفة.

والى جانب هذه الرغبة في تقديم العون والمساعدة كانت هناك أهداف أعمق كامنة وراء فكرة انشاء الصندوق، فحتى وقت تأسيسه كانت الكويت دولة صغيرة قليلة السكان ولم تكن عضواً بالجامعة العربية، فقد كانت بحاجة الى احتلال موقع لها في المحافل العربية العليا وكان الصندوق الكويتي للتنمية أحد أدواتها في الوصول الى هذه المحافل.

وكان رأسمال الصندوق لدى تأسيسه 50 مليون دينار كويتي ثم ضعف بعد ذلك بعامين الى 100 مليون دينار كويتي.

واللافت للنظر أن هذا الرقم كان يمثل في تلك الأيام ثلث الدخل القومي للكويت، وهذا أمر له مغزاه خاصة اذا ما عرفنا أن أقصى ما نودي به في المحافل الدولية للنهوض بمشروعات التنمية هو أن تساهم كل دولة سنوياً بواحد في المائة من دخلها القومي لتكوين رصيد تمول منه المشروعات.

وتعكس زيادة رأس مال الصندوق شعور الكويت بمرور السنتين

الكويت خصصت ثلث دخلها القومي في الستينات لدعم التنمية العالمية

بأهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في تحقيق النمو الاقتصادي العربي، وبعد أن صدر قرار مجلس ادارة الصندوق بتاريخ 1962/10/22 الموصي بمضاعفة رأس المال لتقوية مركزه المالي، وافق مجلس الامة الكويتي بالاجماع على القانون رقم 9 لسنة 1963 الذي نص على مضاعفة رأسمال الصندوق وعلى تحويل وزير المالية والصناعة آنذاك سلطة كفالة السندات والقروض التي يصدرها الصندوق نيابة عن حكومة دولة الكويت.

السبعينات.. بداية التطور

شهد الصندوق الكويتي في مطلع السبعينات تطورات عديدة،، بدأت منذ العام 1971 حيث بدأ الصندوق في تقديم المنح والمعونات الفنية اللازمة لاستكشاف في المشروعات التي يساهم في تمويلها وبلغ اجمالي المنح والمعونات التي قدمها 191 منحة ومعمونة بقيمة 89.9 مليون دينار كويتي حتى 1 يناير 2007.

.. وتطور آخر في الثمانينات

وفي اطار تنامي دور الصندوق الكويتي واستشعار دولة الكويت لدوره وأهميته فانها قامت أيضاً وبعد 7 سنوات من زيادة رأس مال الصندوق الى القيام بزيادته مرة أخرى في مارس 1981 فقد ضعف رأسمال الصندوق الى ملياري دينار كويتي وكانت عملياته تشمل آنذاك 14 بلداً عربياً و24 بلداً أفريقياً و13 بلداً آسيوياً فضلاً عن عملياته في قبرص وماطلا وبابوا غينيا .

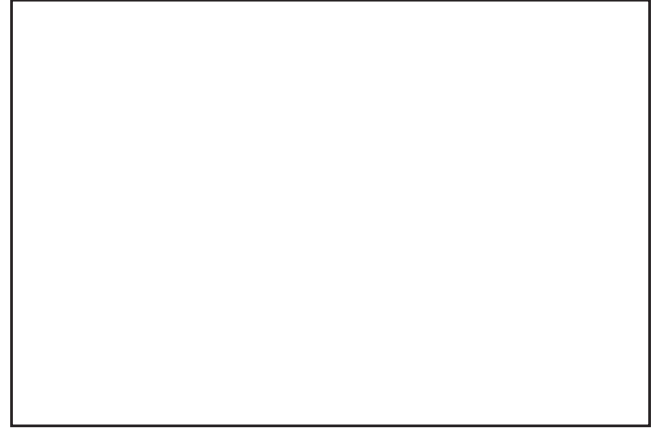
فلسفة عمل الصندوق

كانت فلسفة عمل الصندوق الكويتي محددة منذ البداية.. ويمكن ايجازها في تعبير واحد هو : أن الصندوق الكويتي يساعد الآخرين على مساعدة أنفسهم.

فمنذ بدء تأسيسه عام 1961 وهو يقدم القروض والمنح والمعونات والمساعدات للدول العربية والنامية، لمساعدتها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تمويل المشروعات الانمائية بقروض ميسرة، بالاضافة الى المعونات الفنية اللازمة لدراسة المشاريع المزمع القيام بها من كافة جوانبها الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية وأثرها الانمائي على الدول المستفيدة.

كما يشمل نشاط الصندوق مشروعات هدفها حماية البيئة لضمان العيش في عالم تقل فيه نسب التلوث مما يحقق فرص عيش أفضل للجميع.

وتتعدد مساهمات الصندوق في دعم تمويل المشاريع ذات العلاقة بالبيئة، وتنعكس في مشاريع قطاعات المياه والصرف الصحي وتوليد الطاقة، اذ تمكن هذه المشاريع الدول النامية من رفع المستوى المعيشي والصحي للسكان وتحذ من انتشار



أنشئ الصندوق الكويتي عام 1961 لمساعدة الدول العربية أولاً ثم شملت جهوده جميع الدول النامية

حرب أكتوبر..

وأثارها على الصندوق

تم تطور آخر في السبعينات فقد كان العامان 1973 - 1974 حافلين بالنسبة للدول النفطية، فقد كانت حرب اكتوبر 1973 في الشرق الأوسط مقدمة لزيادة كبيرة في أسعار النفط، وكان لهذه الزيادة أثر بالغ في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، والموارد الحكومية منها، وبالنسبة للكويت فان ذلك كان يعني أن في الامكان تخصيص مبالغ أكبر لعملياتها خارج البلاد وهذا ما حدث في يوليو 1974 حين صادق مجلس الأمة على قانون مهد الطريق لاعادة تنظيم الصندوق الكويتي ليصبح الصندوق قادراً بموجبه على توسيع عملياته لتغطي كل البلدان النامية وليس الدول العربية وحدها، وفي الوقت نفسه زاد رأسماله المصرح به من 200 مليون الى 1000 مليون دينار كويتي.



ولا ترتبط قروض الصندوق بأي قيود للحصول على البضائع والخدمات لتنفيذ المشروعات من مصادر معينة، بل يصر الصندوق على أن يتم تنفيذ عناصر المشروعات من خلال المناقصات العالمية التنافسية لتمكين المقترض من ارساء العقود على الشركات المؤهلة المقتدرة وبالتكاليف المناسبة وبالتالي فان المساعدات المقدمة من الصندوق تتسم بإجراءات بسيطة وباتباع أساليب وسياسات مرنة مع الدول المقترضة.



حرص الصندوق منذ نشأته على تقديم مساعداته بشروط ميسرة

وجدير بالذكر أن الصندوق لا يقترح أبداً مشاريع محده فهو يستجيب لمطالب الحكومة، ولا يقدم قروضاً الا للمشاريع التي تراها الحكومات ذات أولوية قصوى لديها، وهذه القروض غير مشروطة.

القروض سيادية

وتجدر الإشارة أيضاً الى أن قروض الصندوق لا تخضع للإعفاء فهي قروض سيادية والمبالغ المتأخرة يتم سدادها انطلاقاً من

الأوبئة وتساهم في توطين السكان وتدعم استقرارهم وتحثهم من هجرتهم من الأرياف الى المدن.

التعاون المستمر

وقد سعى الصندوق الكويتي من خلال جهوده الانمائية الى توثيق التعاون مع الدول المستفيدة وتعزيز أواصر الصداقة معها ويتمثل نشاط الصندوق في تمويل مشروعات انمائية ذات أولوية لدى الدول المقترضة ويتم من خلالها توثيق اواصر الصداقة مع الدول المستفيدة، فضلاً عن المساهمة في التمويل فان من أبرز ما يتميز به عمل الصندوق تمويل اعداد دراسات الجدوى حول المشروعات المختلفة للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية قبل الشروع في تنفيذها، كما يقوم من خلال جهازه الفني بتقديم المشورة والنصح للدول المقترضة في كل ما من شأنه أن يوفر فرصاً أفضل لنجاح المشروعات، ومثل هذه الخدمات الفنية التي يقدمها الصندوق تعزز من مكانته كمؤسسة انمائية تهتم بتنفيذ المشروعات على أسس فنية واقتصادية سليمة وتوفر التدريب والدعم المؤسسي للجهات المستفيدة من مساهمات الصندوق وتعود بالفائدة على الدول التي يتعاون معها.

مزايا مساعدات الصندوق

وقد حرص الصندوق منذ نشأته على تقديم مساعداته بشروط ميسرة من حيث مدة القرض وفترة الامهال الممنوحة لبدء السداد ومقدار الفائدة السنوية، ويميز الصندوق عند تحديده لهذه الشروط بين الدول المقترضة أخذاً في الاعتبار عدة عوامل من بينها مستوى النمو والتقدم الاقتصادي للدولة المستفيدة ومقدرتها المالية وطبيعة المشروع الممول ومردوده الاقتصادي والمالي وفترة تنفيذه.

المردود السياسي للصندوق

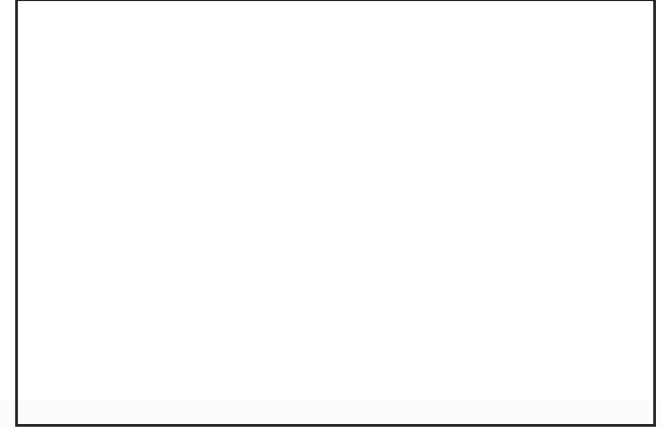
بالطبع كان لهذا الدور التنموي الذي يقوم به الصندوق آثار إيجابية للغاية فالى جانب أنه مؤسسة اقتصادية تحقق أرباحاً من أنشطتها المالية فانها وثقت علاقات دولة الكويت بالدول الأخرى، ولهذا التعاون الوثيق جانب سياسي فظالما أن الصندوق يساند قضايا التنمية في الدول التي يتعاون معها فان مصالحها تقتضي مساندة قضايا الكويت سواء كانت اقتصادية أو سياسية، وهكذا كان لهذا الدور الاقتصادي مردود سياسي ايجابي لدولة الكويت.

وقد تجلى هذا المردود في مساندة دول العالم لقضايا دولة الكويت العادلة.. أثناء محنة الاحتلال.

التسعينات.. جهد يتحدى العدوان

لقد اتضح بجلاء المردود السياسي لجهود الصندوق اثناء الاحتلال العراقي الغاشم ذلك أن مواقف معظم الدول النامية كانت مؤيدة لدولة الكويت وشجبت الاحتلال وساندت دولة الكويت في المحافل الدولية ولا تزال، وكان لافتاً أن الصندوق خلال هذه المحنة لم يتخلى عن تعهداته وأوفى بالتزاماته، وبلغ حجم المبالغ المسحوبة وفقاً لاتفاقيات القروض الموقعة خلال تلك الفترة حوالي 151.52 مليون دينار كويتي كما وقع الصندوق 11 اتفاقية قرض جديدة ستة منها لبلدان عربية وثلاثة لبلدان أفريقية، وقرضان لبلدان آسيوية، منها قرصاً بقيمة 20 مليون دينار كويتي لاستصلاح 400 ألف فدان من الأراضي الصحراوية في شمال سيناء في مصر، وقرصاً بقيمة 30 مليون دينار كويتي لمشروع الصرف الصحي في دمشق وقرصاً بقيمة 5.7 مليون دينار كويتي الى المغرب لتمويل مشروع بناء سد الوحدة، وفي أفريقيا قدم الصندوق قروضاً تراوحت قيمتها بين 2.9 و 5.6 ملايين دينار كويتي

هذا المبدأ، ذلك انها تتم بموجب اتفاقيات ملزمة بتسديدها حسب جداول زمنية لاستردادها وبلغت جملة القروض المسددة حتى 1 يناير 2007 حوالي 1670 مليون دينار كويتي.



مساهمات الصندوق في مؤسسات انمائية

من بين الجهود الانمائية التي يقوم بها الصندوق الكويتي المساهمة في تمويل المؤسسات الانمائية الأخرى التي تعمل في مجالات التنمية المختلفة.. وقام الصندوق بدفع هذه المساهمات من أصل رأسماله حيث بلغ اجمالي قيمة مساهمات الصندوق المكتتب بها في الموارد المالية للمؤسسات الانمائية العربية والاقليمية والدولية حتى 1 يناير 2007 حوالي 328.6 مليون دينار كويتي، خصص للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي منها 169.7 مليون دينار كويتي وللبنك الأفريقي للتنمية 34 مليون دينار كويتي وللصندوق الأفريقي للتنمية 59.6 مليون دينار كويتي وللمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 14.6 مليون دينار كويتي وللمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2 مليون دينار كويتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية 13.28 مليون دينار كويتي وللمؤسسة التنموية الدولية 35.4 مليون دينار كويتي وقد تم دفع ما قيمته 291.7 مليون دينار كويتي من تلك المساهمات.



الى غينيا والنيجر وأوغندا وكان المستفيدان الآسيويان هما الصين وباكستان حيث حصلت الصين على قرض بقيمة 8.6 ملايين دينار كويتي لمشروع انتاج رقائق الألمنيوم في حين تلقت باكستان قرصاً بقيمة 6.15 ملايين دينار كويتي لمشروع تأهيل السكك الحديدية، وخلال السنة المالية 1990 / 1991 قدم الصندوق أيضاً 4 منح معونات فنية بلغت قيمتها 1.3 مليون دينار كويتي.

الصندوق.. بعد التحرير

وإذا كان المردود السياسي - كما اشرنا - للصندوق الكويتي تجلى أثناء محنة الاحتلال فان الصندوق قام بعد أن نهضت الكويتي من محنتها، وواصل جهوده، واستطاع في منتصف التسعينات أن يغطي رأسماله كله من موارده الذاتية (أرباحه السنوية) فالمعروف أن حكومة دولة الكويت قامت خلال الفترة من 1961 - 1962 حتى العام 1985 - 1986 بدفع مبلغ 970 مليون دينار كويتي من رأس المال المقرر ثم قام الصندوق بتغطية باقي رأس المال في أرباحه.

مجالات جديدة

ومع حلول نهاية التسعينات بدأ الصندوق الكويتي يفكر في دخول مجالات جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة، وقد ظهر ذلك بوضوح في السنوات التي القيت مطلع الألفية الجديدة، حيث ساهم الصندوق في المشروعات الصحية والتعليمية والمشروعات الصغيرة.. واعمار المدن المتضررة من الزلازل.

والتفاتة الى الداخل

كما قام الصندوق الكويتي أيضاً بالالتفات نحو الداخل، حيث ساهم في حل المشكلة السكانية في دولة الكويت،

حتى 1 يناير 2007 قدم الصندوق منذ انشائه 706 قرصاً بقيمة اجمالية قدرها 3784 مليون دينار كويتي

وذلك باصدار سندات لصالح بنك التسليف، واتخذ العديد من القرارات من شأنها دعم القطاع الخاص الكويتي والبنوك الوطنية، واطلق برنامجاً تدريبياً لتأهيل المهندسين حديثي التخرج. كما اشرف على اجراء الدراسات الخاصة بانشاء ميناء بويبان هذه ملامح مسيرة بشكل عام.. وفي السطور التالية.. نلقي الضوء على مسيرة جهود الصندوق الكويتي في التنمية من خلال مشروعات ومنحه ومساعداته بشيء من التفصيل.

مراحل في المسيرة

ويمكن القول أن نشاط الصندوق الكويتي عبر مسيرته مر بعدة مراحل أولها في الفترة من 1962 - 1974 والثانية من 1974 - 1986 أما الثالثة منذ 1986 وحتى الآن تخللها فترة الاحتلال الغاشم عام 1990، واقتصرت عمليات الصندوق

ومساعدات لأكبر دولة

أما الصين فقد حصلت على 31 قرصاً قيمتها 227.7 مليون دينار كويتي الاشارة الى أن أول قرض انمائي قدم الى الصين الحديثة كان من الصندوق الكويتي.

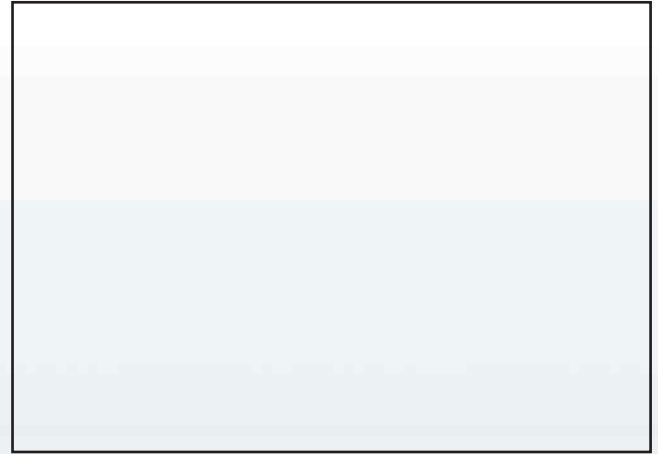
قدم الصندوق قرصاً بقيمة 5.3 ملايين دينار كويتي لتطوير مطار شايمن الذي انتهى العمل فيه في نوفمبر 1983 واشترك السكان المحليون في عملية بناء المطار بكل مراحلها وأصبح عدد الطائرات التي تستخدمه يومياً آنذاك 90 طائرة ليكون من اهم المطارات في البلاد، وارتفع عدد المسافرين بمقدار 30 % سنوياً.

191 منحة ومعونة حتى 1 يناير 2007

الى جانب هذه النشاط الانمائية، فان سياسة تقديم المنح والمعونات الفنية.. التي انتهجها الصندوق منذ العام 1971 ساهمت في زيادة جهود التنمية في الدول المستفيدة ومنذ العام 1971 قدم الصندوق اجمالاً 191 منحة ومعونة بقيمة 89.9 مليون دينار كويتي حتى 1 يناير 2007 من بينها 72 منحة ومعونة للدول العربية بقيمة 45.5 مليون دينار كويتي و 34 منحة ومعونة لدول غرب أفريقيا بقيمة 4.8 مليون دينار كويتي و 19 منحة ومعونة لدول وسط وجنوب شرق أفريقيا بقيمة 3.8 مليون دينار كويتي و 18 منحة ومعونة لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي بقيمة 11.9 مليون دينار كويتي و 15 منحة ومعونة لدول وسط وآسيا وأوروبا بقيمة 3.7 مليون دينار كويتي و 6 منح ومعونات لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بقيمة 759.5 ألف دينار كويتي وبذلك يبلغ اجمالي الدول المستفيدة من المنح والمعونات 66 دولة اضافة الى 20 مؤسسة استفادت من الدعم المؤسسي الذي يقدمه الصندوق بقيمة 19.3 مليون دينار كويتي.

خلال المرحلة الأولى على مساعدة الدول العربية وغير العربية وامتدت من أواسط عام 1974 حتى 1986 وفيها أسهمت مساعدات الصندوق في تمويل مشروعات البنية الأساسية التي حظيت بالأولوية من الدول المستفيدة، وقد تركزت عمليات الصندوق في خمسة قطاعات هي الزراعية، النقل والمواصلات، الصناعة، الكهرباء، المياه والمجاري.

أما المرحلة الثانية فقد اتسمت بامتداد نشاط الصندوق ليشمل الدول الأفريقية والآسيوية والنامية الأخرى، فخلال ربع قرن من مسيرة الصندوق (من 1961 حتى العام 1986) عقد الصندوق 307 اتفاقية قرض بقيمة اجمالية قدرها 1399 مليون دينار كويتي.



امتداد نشاط الصندوق

وشمل نشاط الصندوق قروضاً ومساعدات لدول عديدة كإلهند وباكستان وبنغلادش حيث بلغ اجمالي القروض التي حصلت عليها الهند مثلاً 8 قروض تبلغ قيمتها حوالي 81.8 مليون دينار كويتي، فيما حصلت باكستان على 13 قرصاً قيمتها 84 مليون دينار كويتي وبنغلادش على 19 قرصاً قيمتها 124.4 مليون دينار كويتي.



ومن أبرز المشروعات الحكومية التي وظفت فيها منح الصندوق مشروع الاسهام في برنامج الاحلال الكلي للمدارس التي تأثرت بالزلازل في مصر عام 1992 والتي بلغت قيمتها 3.151 مليون دينار كويتي، واعادة بناء قرية اسكانية مصرية متضررة من السيول في مصر عام 1995 التي بلغت قيمتها 1.7 مليون دينار كويتي، ومشروع اصلاح المنشآت المتضررة من الغارات الاسرائيلية في لبنان عام 2000 وبلغت حوالي 5 مليون دينار كويتي، ومنحة أخرى لاعادة اعمار الجنوب اللبناني بلغت قيمتها 6.4 مليون دينار كويتي ومنحة لموريتانيا لتأهيل مستشفى تجكجا بقيمة 154 ألف دينار كويتي تقريباً.

مرحلة جديدة

أدركت الكويت بعد التحرير أن دولاً عديدة وقفت معها وقت الضيق مع أنها لم تكن لها علاقة سابقة بالكويت أو بالصندوق، فقررت أنه حان الوقت ليوسع الصندوق مجال عملياته ويتوجه إلى تلك البلدان.

فبدأت بذلك مرحلة جديدة في عمل الصندوق الذي تستفيد من جهوده حتى الآن 101 دولة على مستوى العالم من أقصاه إلى أقصاه.

من الشرق إلى الغرب

ففي امريكا اللاتينية عقد الصندوق قروضاً مع كثير من الدول هناك مثل سانت كتس حصلت على خمسة قروض أحدهم بقيمة 2 مليون دينار كويتي لمشروع مياه الشرب، وسانت وفستنت حصلت على ثلاثة قروض أحدهم بقيمة مليون دينار كويتي لمحطة كهرباء كين هول، وهندوارس التي حصلت على خمسة قروض أحدهم بقيمة 7.3 مليون دينار كويتي لاصلاح سد الكويولار وتحسين شبكة الري، وفي عام 1994 خطى

أصبح الصندوق في يوليو 1974 قادراً على توسيع عملياته لتشمل كل البلدان النامية وليس العربية وحدها

الصندوق أولى خطواته في التعاون مع جمهورية الأرجنتين من خلال تمويل مشروع تطور الطرق الاقليمية في ولاية سانتافي بمبلغ وقدره حوالي 10.6 مليون دينار كويتي.

المملكة المغربية

بين المملكة المغربية والصندوق الكويتي صفحات تعاون مثمرة منذ عام 1966 وحتى الآن، حيث بلغ اجمالي قيمة القروض المقدمة حوالي 321 مليون دينار كويتي لتمويل 32 مشروع ساهمت في انجاز المسيرة التنموية في المملكة المغربية.

ويعد مشروع الطريق السريع فاس - وجده مشروع قام الصندوق بتمويله في الأونة الاخيرة بالمملكة المغربية.

الجمهورية العراقية

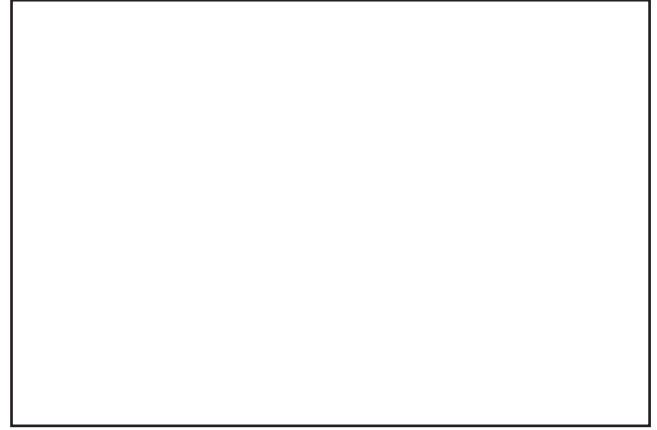
علاقة الصندوق الكويتي بالعراق تعود الى عام 1970 عندما وقع الصندوق أول قروضه لحكومة جمهورية العراق بقيمة 2.6 مليون دينار كويتي لتشييد المحطة الكهرومائية على سد سامراء، وتلاها ابرام قرضاً ثانياً بمشروع انتاج الاسمنت في السماوة بأمر قصر بقيمة 3.8 مليون دينار كويتي اضافة الى قرض لمنظومة كهرباء البصرة في مايو من عام 1990 تم الغائه نتيجة للعدوان على دولة الكويت في الثاني من أغسطس من العام نفسه.

وترجمة لضرورة الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق لاعادة اعمار بلاده، وسعياً لتثبيت ركائز الاستقرار في العراق الأمر الذي من شأنه اشاعة الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة، والاسهام في تحقيق رخائها وازدهارها، بعد سقوط النظام الصدامي فقد أصدر مجلس الوزراء في دولة الكويت قرار يقضي باعتماد مبلغ 17.8 مليون دينار كويتي يخصص لبناء مؤسسات تعليمية وصحية في مختلف مناطق العراق وتكليف الصندوق الكويتي للتنمية بتفويضها.

كما كلف الصندوق الكويتي بادارة منحة اضافية قيمتها 17.8 مليون دينار كويتي مقدمة من حكومة دولة الكويت.

غرينادا

في اطار العلاقات المتميزة التي تجمع الكويت وغرينادا أبرم الصندوق الكويتي وغرينادا اتفاقيات قروض تبلغ قيمتها حوالي 8.14 مليون دينار كويتي وذلك منذ عام 1994 كما قدم الصندوق معونات فنية بقيمة حوالي 299 ألف دينار كويتي.



الجمهورية اللبنانية

لطالما كانت العلاقات الكويتية اللبنانية حميمة ويسودها التفاهم والتعاون الوثيق، وقد انعكس هذا التميز في علاقة الصندوق الكويتي بلبنان منذ أن أبرم أول قرض مع الحكومة اللبنانية في عام 1966 بتمويل محطة كهرباء جونبة، وتتابع بعدها المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها وبلغت 15 مشروعاً حتى الآن، بلغ اجمالي قيمة قروضها حوالي 133 مليون دينار كويتي، الى جانب 7 منح من الصندوق بقيمة اجمالية تبلغ حوالي 2.7 مليون دينار كويتي و 6 منح من حكومة دولة الكويت بقيمة اجمالية تبلغ حوالي 108.5 مليون دينار كويتي.

فلسطين

قدم الصندوق عام 2000 منحة تبلغ قيمتها حوالي 7.4 مليون دينار كويتي لتغطية تكاليف انشاء وترميم بعض المراكز الصحية والتعليمية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، هذا الى جانب منحة حكومة دولة الكويت بادارة الصندوق والتي قدمته عام 1993 والبالغ قيمتها حوالي 7.6 مليون دينار كويتي أيضاً.



حوالي 17 مليون دينار كويتي.

كما قدمت دولة الكويت منحة لإنشاء المركز الثقافي الاسلامي بقيمة تبلغ 77.30 ألف دينار كويتي.

جمهورية السنغال

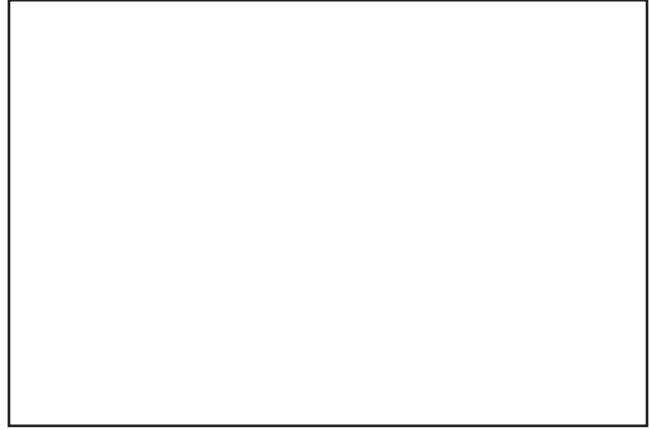
تعتبر السنغال من أكثر الدول المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي في غرب أفريقيا ففي 1976/12/30 أبرم الصندوق مع السنغال أولى اتفاقيات ائتمانية بقرض قيمته حوالي 1.2 مليون دينار كويتي لمشروع الثروة الحيوانية في شرق السنغال. وبلغ عدد القروض المقدمة للسنغال 23 قرض بقيمة اجمالية تقدر بحوالي 77.3 مليون دينار كويتي، كما قام الصندوق بإدارة منحة قدمتها دولة الكويت لجمهورية السنغال بقيمة اجمالية تبلغ 1.5 مليون دينار كويتي، كما قدم الصندوق 3 معونة فنية ومنحة لتمويل دراسات مختلفة بلغ اجمالي قيمتها 702 ألف دينار كويتي.

بوركينافاسو

واستكمال لنشاط الصندوق في أفريقيا أبرم الصندوق الكويتي وبوركينا فاسو 11 قرض بلغت قيمتها الاجمالي 36.161 مليون دينار كويتي ذلك منذ عام 1983 كما قدم معونة فنية دراسة جدوى لمشروع طريق واغادوغو بوبوديلاسو بقيمة حوالي 300 ألف دينار كويتي، بالإضافة الى منحة أخرى من حكومة دولة الكويت بقيمة 2.1 مليون دينار كويتي.

مجالات جديدة في التنمية البشرية

اسهاماً من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في



المشروعات الصغيرة والصحة والتعليم مجالات جديدة في التنمية البشرية أدخلها الصندوق الكويتي

جهود في أفريقيا

وفي اطار العلاقات المتميزة التي تجمع الصندوق بقارة أفريقيا بدأ الصندوق الكويتي نشاطه مع جمهورية رواندا المتحدة عام 1975 حيث وقع أول اتفاقية له لتنمية مزارع الشاي وتصنيعه وقد بلغ عدد القروض التي أبرمها الصندوق مع جمهورية رواندا 5 قروض تبلغ قيمتها الاجمالية 10.4 مليون دينار كويتي، كما قدم الصندوق معونة فنية تبلغ قيمتها حوالي 93 ألف دينار كويتي.

جمهورية موريشوس

كان مشروع شامبين الكهربائي هو أول مشروع يساهم الصندوق الكويتي في تمويله في موريشوس، ومنذ عام 1980 وحتى الآن لم تتوقف مساعدات الصندوق، حيث بلغ اجمالي القروض

مكافحة البطالة والفقر في جمهورية مصر العربية ساهم الصندوق في تمويل برنامج عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية الثالث بقيمة اجمالية تصل الى 20 مليون دينار كويتي، وتعد هذه الخطوة واحدة من أنجح الخطوات التي يقوم بها الصندوق الكويتي في مجال التنمية البشرية على اعتبار أنها من أهم مقومات عمليات التنمية.

ذلك أن تمويل المشروعات الصغيرة من شأنه المساعدة على ايجاد فرص عمل جديدة للخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد والمدارس، توفير التمويل للمشروعات المتناهية الصغر التي تساعد في زيادة دخول ذوي الدخل المحدود من الأسر والأفراد، الى جانب تمويل مشروعات الأشغال العامة الصغيرة كثيفة العمالة لتحسين البنية الأساسية في المناطق النائية وغيرها التي تحتاج لذلك ولزيادة فرص العمل.

كما يساهم في دعم الأسر خاصة التي تعولها المرأة لتمكينها من القيام بأنشطة مدرة للدخل، اضافة الى تدريب وتأهيل أصحاب المشاريع بما يخدم مصلحة المجتمع المصري ويعزز اقتصاده.

ويسعى الصندوق الكويتي كذلك من خلال مساهمه في أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية الى نشر الوعي للمحافظة على البيئة والتوعية الصحية والاسهام في تنمية المجتمع المصري من خلال توفير الدعم المؤسسي للجمعيات العاملة في هذا المجال ودعم الجهود في مجالات رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة واقامة فصول محو الأمية ومدارس المجتمع.

دعم التعليم والنقل لتحقيق التنمية عربياً

تأكيداً لدور الصندوق في تحقيق خطط التنمية في الدول العربية عمل الصندوق على تمويل مشاريع تأهيل البنى التحتية في الجمهورية اللبنانية، ومن أبرز هذه المشاريع تلك المتعلقة

بتشييد الطرق السريعة، والأبنية التعليمية، والتي قاربت قيمتها مجتمعة حوالي 37.7 مليون دينار كويتي.

فعلى صعيد الطرق السريعة مول الصندوق 3 مشاريع تشييد طرق لداخل بيروت الجنوبية والساحلي الشمالي والشرقي مع الحدود السورية، وتهدف هذه المشاريع الى فك الاختناقات المرورية عند مداخل مدينة بيروت لتسهيل حركة المرور الحالية والمتوقعة مستقبلاً، ولتلبية الطلب على النقل المحلي والدولي للركاب والبضائع بين مدينة بيروت وجبل لبنان والبقاع والبلدان العربية المجاورة من خلال ازالة الاختناقات المرورية وتحسين كفاءة الطرق الحالية لتعمل بكامل طاقتها التصميمية مما سيؤدي لخفض تكاليف تشغيل المركبات وزمن الرحلة وتكلفة النقل.

أما فيما يتعلق بإنشاء الأبنية التعليمية في الجمهورية اللبنانية فقد عمل الصندوق الكويتي على المساهمة في تمويل مشروع الأبنية التعليمية في بيروت بمبلغ 15.4 مليون دينار كويتي لدعم خطة النهوض التربوي بتوفير الأبنية التعليمية اللازمة وتجهيزها بالكامل لمقابلة الاحتياجات الحالية والمتوقعة لمدينة بيروت وفقاً للمعايير النموذجية للأبنية التعليمية.



ويوفر هذا المشروع 22 مدرسة جديدة في مدينة بيروت تستوعب حوالي 34 ألف طالب وطالبة في كافة المراحل الدراسية قبل الجامعة الى جانب تأثيث هذه المدارس وتوفير جميع التجهيزات اللازمة لها.

الاهتمام بالتنمية الخليجية

وخليجياً وقع الصندوق الكويتي ومملكة البحرين في أغسطس 2004 اتفاقية تمويل مشروع مستشفى الملك حمد العام بالبحرين تبلغ قيمة مساهمة الصندوق فيه حوالي 20 مليون دينار كويتي، ويهدف الى تطوير وتوسيع خدمات الرعاية الصحية في مملكة البحرين وخاصة في جزيرة المحرق لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لخدمات الرعاية الصحية الثانوية وبوجه خاص الخدمات العلاجية السريرية.

تأهيل البنى التحتية التركية

قدم الصندوق الكويتي مساعدات للحكومة التركية لتمويل برنامج اعادة اعمار وتنمية المناطق المتضررة من الزلازل في تركيا، وتشمل تلك المساعدات تمويل مشروعات لانشاء الطرق ومحطات الصرف الصحي في المناطق المتضررة من الزلازل.

وقد أسهم مشروع الطرق في توطين المتضررين من الزلازل، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لربط مناطق الاسكان الدائم الجديدة في مدينة اسطنبول ومقاطعة كوجلي مع شبكة الطرق المحلية والقومية، كما يهدف المشروع الى مقابلة الزيادة في حركة المرور على الطرق الرئيسية في المنطقة.

ويتألف المشروع من أعمال انشاء أو تحسين الطرق المؤدية الى مناطق الاسكان الدائم في مقاطعة كوجلي ومدينة اسطنبول بطول 25 كيلومتراً وتحسين المقطع الأول من طرق أزميت -

ويتكون مشروع مستشفى الملك حمد العام بالمحرق من انشاء وتجهيز مستشفى حكومي وملحقاته بمساحة تقدر بحوالي 43 ألف متر مربع وبسعة تبلغ حوالي 300 سرير قابلاً للزيادة الى 500 سرير مستقبلاً، ويشمل التمويل تنفيذ الأعمال المدنية والمعمارية والكهربائية والميكانيكية الخاصة بالمستشفى والأعمال الأخرى اللازمة له والتجهيزات بما في ذلك المعدات الطبية والأثاث الطبي وغير الطبي اللازم.

الصندوق ومواجهة الكوارث

ويساعد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الدول المنكوبة من خلال قروض ومنح ومعونات فنية يقدمها لاقامة مشاريع من شأنها مساعدة هذه الدول في التغلب على الأضرار الناجمة عن تعرضها لكوارث الطبيعة والحروب تحقيقاً

والثالثة في أرملتو، اضافة الى انشاء أربع شبكات لمياه الصرف الصحي في هذه البلديات الأربع، وانشاء ثلاث مصبات بحرية للمياه المعالجة الخارجة عن المحطات، وخمس محطات ضخ لمياه الصرف الصحي.

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي 7.7 مليون دينار كويتي.

طرق وشبكات مياه البوسنة والهرسك

وقدم الصندوق الكويتي ثلاثة قروض لاتحاد البوسنة والهرسك تقدر قيمتها بحوالي 14.3 مليون دينار كويتي، يهدف أولها الى توفير التمويل اللازم لعمليات بنك الاعمار والتنمية بالبوسنة والهرسك من خلال قرض بلغت قيمته حوالي 6.1 مليون دينار كويتي لتمويل مشروعات الاستثمار واعادة بناء القدرات الانتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة في الاتحاد للتخفيف من حدة البطالة المتفشية وما لذلك من آثار ايجابية لانعاش القطاع الخاص وتشجيع الاقتصاد الوطني.

يضاف الى ذلك تمويل الصندوق الكويتي لمشروع تحسين أربعة طرق واعادة تشييد جسر المصلى في موستار الذي تم تدميره أثناء الحرب الأهلية، ويشمل المشروع تنفيذ 4 طرق طولها الاجمالي 20 كيلومتر وجسر طوله حوالي 66 متراً في مدينة موستار الواقعة على الحدود الكرواتية وبكلفة تقارب 3 مليون دينار كويتي.

كما يدعم الصندوق مشروع توفير مياه الشرب والصرف الصحي الذي يشمل على أعمال اعادة تأهيل وتطوير شبكتي مياه الشرب في مدينتي سرايفو وتسايزين من خلال توسعة الشبكات القائمة وتأمين مصادر مائية جديدة وكذلك تطوير شبكة الصرف

التعليم والنقل في قائمة مشاريع الصندوق التنموية

يلوا بطول 20 كيلو متراً بحيث يصبح طريقاً سريعاً ذا حارتين مرورتين في كل اتجاه مع انشاء التقاطعات النظامية على مستويين الى جانب انشاء الجسور وأعمال الصرف، وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي 8.5 مليون دينار كويتي.

ويمول الصندوق ضمن اطار البرنامج المذكور، تأهيل شبكات الصرف الصحي الذي يهدف الى حماية الصحة العامة والبيئة في المناطق الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لبحر مرمرة والتي تأثرت من الزلازل التي ضربت تركيا في عام 1999 وامتدت آثارها لتشمل منشآت البنية الأساسية بما في ذلك بعض منشآت الصرف الصحي.

ويتكون المشروع من انشاء ثلاث محطات معالجة بيولوجية لمياه الصرف الصحي أحدهما في سنارجيك لتخدم بلديتها وبلدتي تشفيكا وكوجاوااري، بينما تقع الثانية في اسنكوى



الصحي ومعالجة مياه المجاري في مدينة سربرينيك لحماية الصحة العامة ودرء المخاطر البيئية التي تتجم عن التلوث، وتبلغ تكلفة هذا المشروع حوالي 5.2 مليون دينار كويتي.

أفغانستان... شركاء في اعادة الاعمار

تاكيداً لدوره التنموي والانساني قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في مارس 2002 منحة بقيمة 9 مليون دينار كويتي للمشاركة في اعادة اعمار أفغانستان وتاهيل البنى التحتية التي دمرتها الحروب، خصص منها 4.5 مليون دينار كويتي لدعم صندوق اعادة اعمار أفغانستان، فيما خصصت الـ 4.5 مليون دينار كويتي الأخرى لمشروع اعادة تأهيل وانشاء طريق قندهار - سبن بولداك، ويهدف المشروع الى تسهيل حركة النقل بين أفغانستان وباكستان والى المساهمة في توفير سبل عمل المواطنين في المناطق التي يمر بها مسار الطريق.

قرى ومدارس في مصر

أشرف الصندوق الكويتي على منحة اعادة تأهيل المدارس المصرية التي تضررت من زلزال أكتوبر 1992 والتي قدمتها دولة الكويت لجمهورية مصر العربية للاسهام في تمويل اعادة تاهيل هذه المدارس، والبالغ قيمتها 3.15 مليون دينار كويتي لتمويل وتنفيذ 30 مدرسة ابتدائية واعدادية في عدد من المحافظات.

كما قدمت دولة الكويت منحة أخرى لجمهورية مصر العربية بلغت قيمتها 1.7 مليون دينار كويتي للاسهام في تمويل اعادة بناء القرى التي دمرتها سيول عام 1994.

الصندوق ومكافحة الأوبئة والأمراض البيئية

كما أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية يساعد بمكافحة

اهتم الصندوق الكويتي بالتنمية المحلية وساهم في دعم الجهود المبذولة لحل مشكلة الاسكان والبطالة وغيرها

الأوبئة البيئية كمرض عمى النهر، ويعتبر وباء عمى النهر الذي يسمى أيضاً "أونكوسركياسيس" من الأمراض الطفيلية الخطيرة، يؤدي بكثير من المصابين به الى فقدان البصر فقداناً تاماً، وقد سمي الوباء "بعمى النهر" لأن الذبابة السوداء الصغيرة ناقلة المرض تنتشر بالقرب من الأنهار.

وفي منتصف الستينات أعربت دول غرب أفريقيا التي تعاني من الوباء اهتماماً بالقيام بحملة لمكافحة المرض، وبالتعاون مع منظمات دولية أصدرت دراسة جدوى في عام 1968 م توصي بتنفيذ برنامج مكافحة "وباء عمى النهر" في دول غرب أفريقيا، تم التوصل خلال عمليات البرنامج الى علاج للمرض عن طريق التطعيم وتطوير أدوية خاصة، بالإضافة الى مكافحة مناطق تكاثر يرقات الذبابة السوداء.

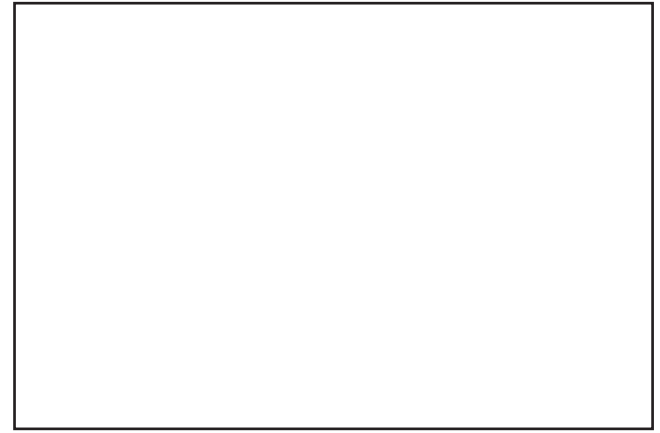
كما وضعت خطط تنموية لاعادة توطين السكان في المناطق

الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - أمير دولة الكويت آنذاك في عام 1990 لتخفيف مديونية الدول النامية، قام الصندوق بالمساهمة في المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون "HIPC" والتي تهدف الى تسوية مشكلات الديون لدى الدول الفقيرة.

وتأتي مساهمة الصندوق الكويتي في هذه المبادرة من خلال اعادة جدولة القروض المستحقة على الدول الفقيرة المؤهلة للاستفادة من المبادرة شاملاً المتأخرات المرتبطة بها على فترة زمنية تصل الى 40 سنة بما في ذلك فترة امهال تصل الى 16 سنة وبسعر فائدة لا يزيد عن سعر الفائدة الأصلي لهذه القروض ولا تقل عن 0.5% سنوياً، وقد بلغ عدد الدول التي استفادت من مساهمة الصندوق في هذه المبادرة حتى الآن 15 دولة أفريقية.

على الرغم من أن نصف المشاريع التي يمولها ويساهم فيها الصندوق الكويتي تتوزع على 16 دولة عربية من أصل 101 دولة على مستوى العالم، الا أن الكويت لم تكن بعيدة عن مساهمات الصندوق، فهناك عدد من الخطوات والتحركات المحلية الملموسة ومنها تقديم الحوافز لتشجيع مشاركة القطاع الخاص الكويتي في تنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق في دول العالم الى جانب اعطاء هامش الأفضلية للشركات الكويتية وللشركات الأجنبية المتألفة معها وتشجيع الشركات الكويتية والأجنبية على استخدام المواد والمنتجات الوطنية والزام الشركات الكويتية بالاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية، وكذلك الاتفاق مع الدول المقترضة للاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية وحصر تنفيذ الاعمال والخدمات الاستشارية المتعلقة بالمنح والمعونات على الشركات الكويتية والشركات الأجنبية المتألفة مع شركات الأجنبية.

وبلغ عدد المشاريع التي نفذت من قبل شركات كويتية وشركات متألفة منذ تأسيس الصندوق حتى 1 يناير 2007 ما يمثل



التي نزحوا عنها وتشجيع الهجرة المعاكسة، حتى لا تفقد فرص تنمية الأراضي الخصبة التي تعتمد على الأنهار ويمكن استغلالها بشكل اقتصادي مجد.

بدأت العمليات الفعلية للبرنامج في عام 1974 م حيث قدر عدد المصابين في تلك الدول آنذاك بأكثر من 2 مليون شخص، واكتمل انجاز البرنامج في نهاية عام 2002 م وبنجاح كبير.

وتقدر المبالغ التي تم صرفها على البرنامج الاول (1974 م - 2002 م) بحوالي 560 مليون دولار أمريكي بينما تبلغ تكلفة البرنامج الثاني (1996 م - 2015 م) بحوالي 180 مليون دولار أمريكي، ويساهم في توفير هذه المبالغ عدة جهات منها مؤسسات تنمية وحكومات بالإضافة الى المنظمات التنموية غير الحكومية وشركات خاصة.

المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون "HIPC"

امتداداً لجهود دولة الكويت في تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة، والتي تمثلت في مبادرة صاحب السمو الشيخ جابر



الثانية فهي مرحلة تدريب عملي يلتحق المتدرب خلالها بشركات عالمية لتعميق ادراكهم للأساليب الهندسية الحديثة ولاكسابهم خبرات من خلال ما ينسب اليهم من مهام على مدى 6 شهور، فيما تختص المرحلة الثالثة بتدريب المهندسين ميدانياً بشركات كويتية ليطبقوا المهارات التي اكتسبوها في المرحتين السابقتين عبر عدد من المهام التي تسند اليهم.

أما أحدث تحركات الصندوق الكويتي المحلية فهو انجازه لتكليف حكومة دولة الكويت تمويل وإدارة اعداد الدراسات الخاصة بإنشاء ميناء جديد في جزيرة بوبيان، حيث عرضت نتائج هذه الدراسات وتوصياتها على مجلس الوزراء الذي وافق عليها وأقر تمويل البنية الأساسية للجزيرة والميناء، ويعد ميناء بوبيان حافزاً ودافعاً للتنمية الشاملة للجزيرة لتشمل أيضاً الأنشطة المرتبطة بالميناء كالمنطقة الحرة والمستودعات والمدينة الصناعية ومجموعة الأنشطة الاقتصادية والترفيهية والاجتماعية التي ستستفيد من مركز الجزيرة الاستراتيجي في شمال الخليج العربي الذي يمثل 5% من مساحة دولة الكويت، لتتحول بعدها بوبيان الى محطة رئيسية في منظومة النقل الاقليمية، ومركز للأنشطة الاقتصادية الفعالة في المنطقة.



158 مشروعاً من اجمالي مشروعات الصندوق تعدت قيمتها 209 مليون دينار كويتي توزعت على 239 مقاول ومورد واستشاري.

كما ساهم الصندوق في حل المشكلة الاسكانية بعد أن أصدر سندات بقيمة 500 مليون دينار كويتي لصالح بنك التسليف والادخار على مدى خمس سنوات منذ 2002 وبواقع 100 مليون دينار سنوياً، اضافة الى استقطاع سنوي يصل في أقصى درجاته الى 25% من صافي أرباح الصندوق الكويتي وتخصيصها لدعم مدار المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

ويمول الصندوق برنامج تدريب المهندسين الكويتيين حديثي التخرج لتأهيلهم للدخول في القطاع الخاص من خلال تخصيص ما يزيد عن مليون دينار كويتي سنوياً لدعم البرنامج الذي يشرف أيضاً الصندوق على تنفيذه ايماناً منه بدوره في تنمية الموارد البشرية التي تعد أساس التنمية.

وينقسم برنامج تأهيل المهندسين حديثي التخرج والذي تصل مدته قرابة 13 شهراً الى ثلاث مراحل الأولى منها تهدف لتقوية المهارات الأساسية للخريجين من خلال مجموعة محاضرات مكثفة وورش عمل على مدى 3 شهور، أما المرحلة

بيانات أساسية عن الصندوق الكويتي حتى 31/3/2007

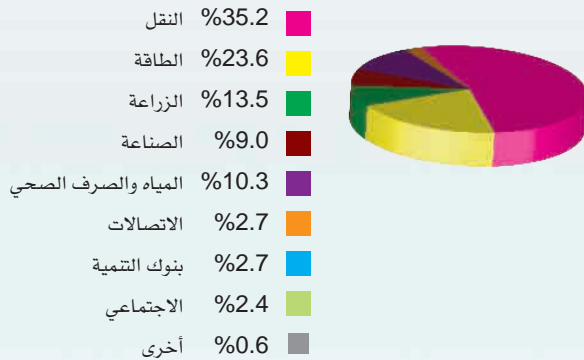
قيمة القروض U.S.\$ (مليون)	القيمة د.ك (مليون)	بيانات أساسية حتى 2007/03/31
6800	2000	رأس المال المقرر والمدفوع:
6150	1809	إجمالي الاحتياطيات:
13103	3854	إجمالي قيمة القروض المعقودة:
10458	3076	إجمالي المسحوبات من القروض:
5765	1696	إجمالي المسدد من القروض:
298	87	قيمة منح الصندوق
28	8	قيمة المعونات الفنية
747	220	قيمة منح حكومة دولة الكويت
1006	305	مساهمات الصندوق في المؤسسات الإنمائية (مدفوع)
716		عدد القروض
101		عدد الدول المستفيدة من القروض
154		عدد منح الصندوق
42		عدد المعونات الفنية
32		عدد منح حكومة دولة الكويت
71		عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من منح الصندوق
36		عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من المعونات الفنية
23		عدد الدول والمؤسسات المستفيدة من منح حكومة دولة الكويت



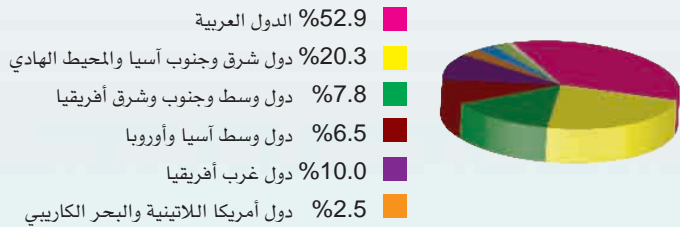
التوزيع الجغرافي و القطاعي لإجمالي قروض الصندوق حتى 2007/03/31

الدول	عدد القروض	القيمة (د.ك (مليون)	قيمة القروض (U.S.\$ (مليون)
الدول العربية	272	2037	6926
دول غرب أفريقيا	123	387	1314
دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	139	782	2660
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	98	300	1021
دول وسط آسيا وأوروبا	50	252	858
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	34	95	322
المجموع	716	3835	13.102

التوزيع القطاعي لإجمالي القروض (النسبة المئوية)



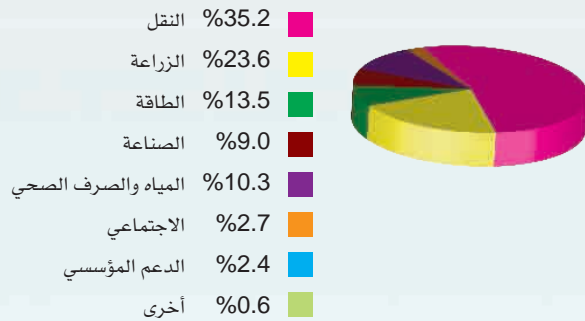
التوزيع الجغرافي لإجمالي القروض (النسبة المئوية)



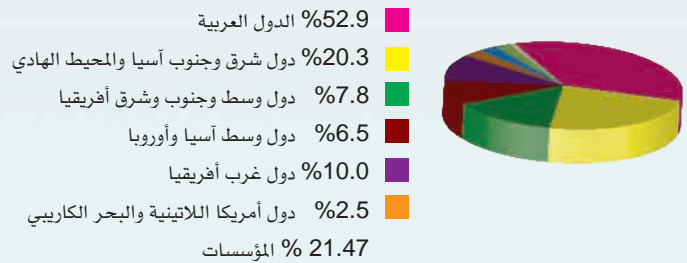
التوزيع الجغرافي للمنح والمعونات حتى 2007/03/31

الدول	عدد الدول	عدد المنح والمعونات	القيمة (د.ك (مليون)	قيمة القروض (U.S.\$ (مليون)
الدول العربية				
دول غرب أفريقيا				
دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا				
دول وسط آسيا وأوروبا				
دول شرق وجنوب آسيا و المحيط الهادي				
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي				
المؤسسات				
المجموع				

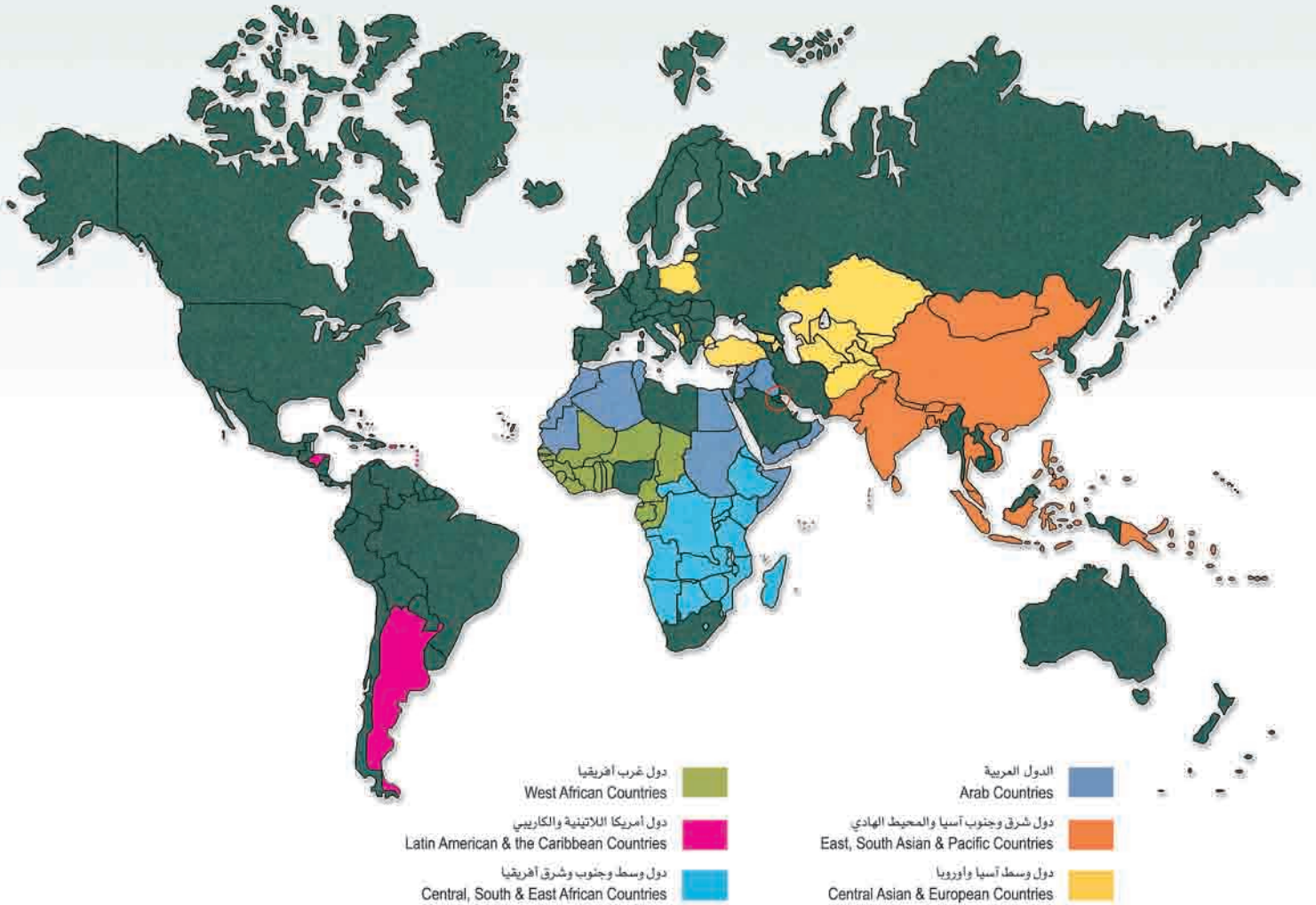
التوزيع القطاعي للمنح والمعونات
حتى 2007/3/31
(النسبة المئوية)



التوزيع الجغرافي للمنح والمعونات
حتى 2007/3/31
(النسبة المئوية)



نطاق عمليات الصندوق الكويتي للتنمية العربية



Remark: The Map does not represent Political boundaries of the Countries ملاحظة: هذه الخريطة لاتمثل الحدود السياسية للدول